طاعة الرسول فى القرآن وليست فى روايات كتبت بعد وفاته بقرن ونصف

▫ لماذا يجب التفريق بين طاعة الله المشرِّع وطاعة الرسول القائم على تنفيذ أحكام القرآن؟

▫ هل الأمر بطاعة الرسول يخص المعاصرين له فقط؟ ▫ لماذا لا يصح تكفير من ينكر بعض ما جاء فى السنة؟

د. محمد السعيد مشتهرى

إن حُجية الرسالات الإلهية، لا تقوم على الادعاء، وإنما على البرهان الإلهى المثبت صدق هذا الادعاء. ولقد بعث الله خاتم النبيين، محمد، بآية قرآنية، تثبت صدق نبوَّته، وبلاغه عن الله، وهذه الآية هى كتاب يُتلى بين الناس، قام النبى بتفعيله فى عصر الرسالة، وكان من الطبيعى أن يأمر الله المعاصرين للنبى بأن يطيعوه؛ لأنه القائم على تنفيذ أحكام هذا الكتاب بينهم.

فهل كانت المرجعية المدوَّنة فى عصر الرسالة، التى تستمد منها أحكام الشريعة الإلهية، والتى أمر الله المؤمنين بطاعة الله ورسوله فيها، كتابًا واحدًا هو القرآن الذى بين أيدينا اليوم، أم كانت كتابين: القرآن، والأحاديث النبوية الموزعة اليوم بين **أمهات كتب الحديث**، والموجودة عند أتباع الفرق والمذاهب المختلفة؟!

إنه لا خلاف على وجوب طاعة الرسول فى حياته، فهو المبلغ عن الله رسالته، وإنما الخلاف حول مفهوم «طاعة الرسول» بعد وفاته. فتعالوا نتعرف إلى حقيقة هذا المفهوم فى السياق القرآنى.

لقد جاء الأمر بـ«طاعة الرسول»، فى السياق القرآنى، على النحو التالى:

الأول: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ»، فالله تعالى هو منزِّل الكتاب، والرسول المبلغ لآيات الكتاب.

الثانى: «أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ»، فالله تعالى هو منزل الكتاب، والرسول هو القائم على تنفيذ أحكام الكتاب، يقول الله تعالى فى سورة النساء «٥٩»: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ...».

إنه يجب التفريق بين طاعة «الله» المشرِّع، وطاعة «الرسول» القائم على تنفيذ شريعة الله، وذلك على النحو التالى:

المرجعية التشريعية: «أَطِيعُوا اللَّهَ»، وتعنى الإيمان والتصديق بحجية «كتاب الله» على العالمين.

والمرجعية التنفيذية: «وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ»، وتعنى القائمين على تنفيذ أحكام الكتاب.

ونلاحظ عدم إضافة الطاعة لـ«أولى الأمر»، لأنهم تابعون للرسول فى إدارة شؤون البلاد، باعتبارهم الجهة التنفيذية والرقابية.

ولذلك عند التنازع، يكون الرد إلى الله، لأنه -سبحانه- المشرِّع، والرَّسُول لأنه القائد **العام، القائم على تنفيذ شريعة الله، ولم يقل «وإلى الرسول»، حتى لا يُفهم أن للرسول شريعة مستقلة عن شريعة الله، يُطاع فيها!!**

الثالث: «وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»، يقول الله تعالى فى سورة النور «٥٤»: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ».

هذه هى الآية الوحيدة، التى أمر الله فيها بـ«طاعة الرسول» وحده؛ وذلك لأن السياق الذى وردت فيه، يتحدث عن موقف المنافقين من رسول الله، وهذا ما نفهمه من قوله تعالى: «وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ».

فقال تعالى «لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ»، ولم يقل «ليحكما بينهم»؛ لبيان أن المنفذ لأحكام الشريعة الإلهية، على أرض الواقع، هو رسول الله!!

والسؤال: هل يستوى تحقق «طاعة الرسول»، وهو يعيش بين قومه، والتى يتوقف عليها إسلام المرء أو كفره، مع طاعة الرواة و«المحدثين»، فى ما نقلوه من «مرويات» الفرَق والمذاهب المتخاصمة، كل حسب ثقافته ومعارفه وتوجهاته العقَدية والتشريعية؟!

إن الأمر بـ«طاعة الرسول»، فى السياق القرآنى كله، يخص المعاصرين للرسول، هؤلاء الذين كان بإمكانهم «السماع» منه، وتنفيذ أمره، تدبر قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ». إن قوله تعالى: «وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ»، هو البرهان القاطع، على أن الأمر بطاعة الرسول خاص بمن عاصروه؛ لأنه لا يُعقل أن يكون المقصود: وأنتم تسمعون الرواة والمحدثين!!

ثم يقول الله تعالى فى الآية «٦١» من سورة النساء: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا».

إن قوله تعالى: «إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ»، يحصر موضوع الطاعة فى «المنزَّل»، أى فى القرآن؛ لأنه لا دليل فى كتاب الله يثبت أن الله تعالى أنزل على رسوله كتابا غير القرآن.

وقوله تعالى: «وَإِلَى الرَّسُولِ»، يشير إلى «السلطة التنفيذية» القائمة على تنفيذ أحكام الكتاب بين الناس، كما يشير إلى أن «طاعة الرسول» طاعة حضورية، وهذا ما بينه قوله تعالى بعدها فى «الآية ٦٣»: «فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ»!!

فكيف يُعرض رسول الله عن المنافقين بعد وفاته؟! وكيف يكون المعرض، أو المنكر لـ«الأحاديث» التى نسبها رواة الفرق المختلفة إلى الرسول، مُعرضا أو منكرا أو عاصيا لأمر الرسول فى حياته؟!

إن جميع «الأحاديث» المنسوبة إلى الرسول، والمدونة فى أمهات الكتب، كان مصدرها الرئيسى هو «الرسول وصحبه»، ثم عندما جاء **عصر التدوين**، بعد قرن ونصف القرن من وفاة النبى، لم يكن هذا المصدر موجودا، ليراجع هذه «الأحاديث»، ويحذف منها ما افتراه الرواة على الله ورسوله!!

إذن، فكيف يدّعى «المحدثون» أن الأمر بالتحاكم «إِلَى الرَّسُولِ» يعنى التحاكم إلى «المحدثين»، وأمهات كتب «الحديث»، و«الجرح والتعديل»، للفرَق والمذاهب المختلفة؟!!

ثم تعالوا نتدبر هذه الجمل، التى وردت فى سياق الآيات «٦٢-٦٥»: «ثُمَّ جَاءُوكَ»، «فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ»، «وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ»، «وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ»، ثم تدبر قوله تعالى بعدها: «فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا».

هل يمكن أن تحل مرويات «المحدثين»، محل شخص الرسول، المخاطب فى هذا السياق القرآنى؟!

هل يمكن أن يمتد ضمير الخطاب «يُحَكِّمُوكَ»، و«قَضَيْتَ»، ليشمل الحكم الذى قضى به «المحدثون»، بصحة أو عدم صحة «الأحاديث»، حسب مذاهبهم فى الجرح والتعديل؟!!

ثم كيف يتحقق قوله تعالى: «وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا»، أمام هذا الكم الهائل من «المرويات» المنسوبة إلى رسول الله، التى إن صحت عند فرقة، لم تصح عند أخرى!!

لقد أراد أئمة الفرق والمذاهب المختلفة، أن يُوظّفوا الأمر بـ«طاعة الرسول»، لخدمة توجهاتهم العقدية والتشريعية، وأن يعطوا قدسية لـ«المحدثين»، بدعوى أن الأمر بـ«طاعة الرسول»، هو أمر بـ«طاعة المحدثين»؛ لأنهم هم الذين نقلوا عن الصحابة «الأحاديث»، فإذا كانت «طاعة الرسول» من «طاعة الله»، فكذلك طاعة «المحدثين» من طاعة «الرسول»!!

ولكن الذى غاب عن أئمة الفرَق والمذاهب المختلفة، أنهم أصلا يعيشون داخل دائرة «الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا»، فهل يمكن أن نقبل، أن تكون مصادرهم التشريعية، هى التى حملت «الأحاديث النبوية» واجبة الاتباع، والتى يكفر من ينكرها، وقد أمر الله رسوله، بأن يتبرأ «مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا»، فقال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيءٍ»، إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ»؟!

إننا إذا عدنا إلى عصر الرسالة، وإلى السياق القرآنى، فسنجد نصا قرآنيا يُبيّن أن معصية الله ورسوله «كفر»، يخلد صاحبها فى **النار**، وقد جاء هذا البيان، فى سياق بيان أحكام «المواريث»، أى أنها تخص المسلمين، فقال تعالى فى سورة النساء: «وَمَنْ يعص اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِين»!!

إذن، فطاعة الله ورسوله، من أصول الدين، التى يتوقف عليها إسلام المرء أو كفره، الأمر الذى لا يتحقق بالنسبة لـ«طاعة الرسول» إلا فى عصر الرسالة، وهذه هى الحقيقة التى تجاهلها «المحدثون»، حتى تصبح مسألة طاعة الرسول أو معصيته فى أيديهم، فهم الذين يقررون متى تكون «طاعة الرسول»، ومتى تكون «معصيته»، حسب مذاهبهم فى الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف!!

إن تفعيل «النبى»، للنص القرآنى، كان قطعى الثبوت، قطعى الدلالة، فى عصر التنزيل، ولا يُعقل أن يتحول ما كان قطعى الثبوت عن «النبى»، إلى ظنى الثبوت عن «الرواة»، ثم يأتى «المحدثون» فى عصر التدوين، ويتخذونه مصدرًا تشريعيا إلهيا ثانيا، يكفر من ينكره!!

ومجمل القول، إن علماء الفرق والمذاهب المختلفة، لا يملكون دليلا قطعى الثبوت عن الله تعالى، يثبت أنه -عز وجل- أنزل على رسوله كتابا تشريعيا ثانيا، يستكمل به ما نقص من أحكام القرآن!!

إن مسألة «طاعة» الرسول، أو «معصيته»، يتوقف عليها إسلام المرء أو كفره؛ لذلك يستحيل أن تكون لها فاعلية إلا فى حياة «النبى»، أما بعد وفاته، فإن الفاعلية تكون فى اتباع «النور» الذى أُنزل معه، وبرهان ذلك قوله تعالى: «فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ».

أمهات كتب الحديث

مصطلح يُطلق على كتب الأحاديث، التى دوَّنها أئمة كل فرقة حسب مذاهبهم فى الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، والتى اشتهرت وتأثر بها أتباع الفرقة إلى يومنا هذا!!

عصر التدوين

هو العصر الذى سمحت فيه الخلافة الإسلامية، بتدوين التراث الدينى، الذى لا يخالف توجهها العقَدى والتشريعى، بعد أن نقل الرواة والإخباريون مادته شفاهةً، خلال ما لا يقل عن قرن من الزمن، من وفاة النبى.